

قرار لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان رقم 1072.17 صادر في 21 من شعبان 1438 (18 مايو 2017) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات.

وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :
وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصلين 5 و 64 منه :

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمهاميات كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى قرار الوزير الأول رقم 3.228.74 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1394 (12 يوليو 1974) بتحديد شروط وضع أوامر القيام بمهاميات في الخارج :

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.93.44 الصادر في 7 ذي القعده 1413 (29 أبريل 1993) المتعلق بوضعية الكتاب العامين للوزارات ولا سيما المادة الخامسة منه :

وعلى المرسوم رقم 2.17.190 الصادر في 8 شعبان 1438 (5 مايو 2017) المتعلق باختصاصات وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان ،

قرار لوزير الثقافة والاتصال رقم 1052.17 صادر في 14 من شعبان 1438 (11 مايو 2017) بتفويض الإمضاء

وزير الثقافة والاتصال،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :
وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمهاميات كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.17.206 الصادر في 20 من رجب 1438 (18 أبريل 2017) المتعلق باختصاصات وزير الثقافة والاتصال ،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد حميد زكرياء، المفتش العام لقطاع الثقافة، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير الثقافة والاتصال على الوثائق والتصروفات الإدارية التالية الخاصة بالمفتشية العامة لنفس القطاع :

- المراسلات الإدارية والتوكيل بمهاميات التفتيش :
 - تدبر شؤون الموظفين وذلك فيما يخص :
 - إمضاء الأوامر الصادرة لهم للقيام بمهاميات داخل المملكة :
 - الرخص الإدارية والمرضية :
 - شواهد العمل :
 - شواهد الأجرة :
 - التنقيط والتقييم :
 - ملفات حوادث الشغل :
 - إنزال العقوبات من الدرجة الأولى (الإنذار والتوبخ) بالموظفين :
 - الإعذار بالرجوع إلى العمل :
 - طلب إجراء الفحص الطبي المضاد.
- المادة الثانية
- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.
- وحرر بالرباط في 14 من شعبان 1438 (11 مايو 2017).
- الإمضاء: محمد الأعرج.